

ولم يولد بعض تلك الامور عن بعض بل انما خلقها على ما وقع من  
غيرها فان قيل البتة من بعض ما في بعض انما لم يخلق خلقه تعالى  
ونفوذ مشيئة وتسمي مدد ساير الاحكام وبهذا الفرق فساد ما ذهب  
المعتزلة من ان العقل وحده تدبر اتصاله الى معرفة احكام الله تعالى  
بغير واسطة ارسال عليهم الصلاة والسلام وهدى المسئلة بل  
المعبر عنها بالحقين والنجيب والحن والنجيب ليس الحسن شرعا  
عند امد الحق الاما قال الشرع فيه انقلوه وليس النجيب  
شرعا الا ما قال فيه لا تنقلوه وتخصيص كل واحد منهما بما  
اقتضيه من الافعال لا عدله وسيلة الحسن والنجيب  
بطلان الكلام فيها باعتبار نقل مدافع المعتزلة فيها  
واردي كل بما يخصه حكيمنا وجد لا ونده قد سنا بها اشترا الى  
دعنا في اصل العقيدة من البرهان القطوع اصول هذا المذهب  
والاحاديث في هذا المختصر الى تنوع زوعها التي اجت من صلحها  
ومن اراد بعض التطويل في ذلك فعليه شرح العقيدة  
الكبرى في قوله وما يوجد من التعليل لذلك في كلامه  
احكام الشرع فيما اول بالامارات ونحوها مما يصح يعني ان  
ما يذكره نفقها احكام السنة من احكام الاحكام لا يفهم عن  
ظالمه من العلة الباعثة للشرع على الحكمة كما يقول  
المعتزلة بل مرادهم منها الامارات التي نصبها الشرع كحفظ  
الاختار او الاو ايها المصالح التي داعها الشرع مع تكمل  
الاحكام تنصلا منه لا على طريق الوجوب الفعلي ولذا  
اكتتاب ما يوجد في الكليات السنة من ايها من تقلد افعال الله  
تعالى بالانحرف كقول تعالى وما خلقت الجن والانس

الا يعبدون

الا يعبدون فانزحك تاويله جعل اللام في قوله يعبدون لام  
الصيد ولق مثلها في قوله تعالى فانقلبه الارجون ليكون لام  
عدوا وحزنا من ما خلقه الجن والانس الا صابرين للامر  
بالعبادة وانما زنا تقدير الامر في الآية لا يتوهم ان المعنى  
انهم خلقوا امر اذا سئل ان يعبدوا الله تعالى اذ لو كان كذلك  
لا عسر من غير احد لا يستحالة ان يريد الله تعالى شيئا لا يقع و  
المعتزلة قد ضلوا في الوجوه من جعلوا اللام للتعليل حقيقة  
على اصلهم الفاسد في تعليل افعال الله تعالى واحكامه بالانحرف  
وجعلوا التقدير ايضا وما اردت بخلق الجن والانس للعبادة  
على اصلهم الفاسد ايضا فان اراد الله تعالى على وفق امر ونما  
لا يامر به من الكفر والمعاجر ليس هو ادله عند من واذا حقت  
ان الحوادث كلها انما وقعت بخلق الله تعالى ولا اثر لسواه في  
شرحها كما عرفت من وجوب عموم ارادته تعالى كغيرها كما  
وجب عموم قدرته تعالى لهما فتعالى ان يكون في ملكه ما لا يريد  
ويصح ان يجعل اللام في قوله تعالى يعبدون للتعليل كما في  
طريق الاسعارة والتسمية بان يشبه الامر بالعبادة في ترتيب  
جوده على خلق الجن والانس بالعلة الغائية في ترتيب وجوده  
على معلولها فادخلت لام التعليل على العبادة لتدري ذلك والعلة  
الغائية في الاصطلاح هي ما بسعت تحت تصور وعلى نقله وان  
كان يتأخر وجوده على ذلك الشيء كما في مثلها انما في فانه علة  
غائية لهما اذ هو كامل باعتبار تصور على التسبب بالتجارة وان  
كان في الوجود يتأخر عنهما وبالجملة فالعلة الغائية هي فائدة  
الشيء وهي ابد استقدم ذمنا وتأخر وجوده في الخارج وهي التي

من